نشرة صحفية – التقرير السنوي وتقرير السلائف الصادران عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2024

رسالة من الرئيس

يمثل الانتشار السريع لصناعة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة تهديدا عالميا كبيرا للصحة العامة يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة على البشرية. وقد أصبح تعاطي المخدرات الاصطناعية غير الطبية وما يتصل به من اضطرابات تعاطي المخدرات مشكلة فتاكة تؤدي إلى مئات الآلاف من الوفيات وإلى أضرار تفوق الوصف على الأشخاص والمجتمع. ويقدم الفصل المواضيعي في التقرير السنوي لعام 2024 تحليلا مفصلا لتطور صناعة المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها، ويحدد الاتجاهات والأنماط الرئيسية ويضع توقعات بشأن السيناريوهات المحتملة لانتشار المخدرات الاصطناعية على الصعيد العالمي.

وتقدم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) الدعم للحكومات في مواجهة هذا التحدي عن طريق تبادل المعلومات والتنسيق الطوعيين في إطار برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) وبرنامج مراقبة السلائف. ويحدد الفصل الثغرات التي تعتري كل من السياسات المتعلقة ومبادرات خفض العرض والطلب والتي يمكن معالجتها من خلال تنفيذ توصيات الهيئة من أجل التصدي على نحو شامل لهذا التهديد الخطير للصحة العامة. وهناك حاجة ملحة أيضا لتكثيف الجهود في مجالات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والحد من الأضرار والتعافي وإعادة الإدماج الاجتماعي من أجل حماية الناس من هذه المواد ذات الضرر الشديد.

وتؤكد البيانات التي أُبلغت بها الهيئة استنادا إلى المعاهدات استمرار أوجه عدم المساواة في توافر الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية لاستعمالها في تسكين الألم والتخدير وعلاج الحالات العصبية واضطرابات الصحة العقلية واضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية. وفي حين أن المعروض من الخامات الأفيونية على الصعيد العالمي يتجاوز الاحتياجات الوطنية التي أبلغت بها الحكومات للهيئة، فإن هذه الاحتياجات قد لا تعكس الاحتياجات الطبية الفعلية بدقة في بعض البلدان. وتقدم الهيئة الدعم للحكومات في تحسين تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات ولا سيما عن طريق برنامج الهيئة للتعلم، بهدف تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية والصناعية وإتاحة الوصول إلى الخدمات القائمة على الأدلة والخالية من الوصم من أجل الوقاية والعلاج وفي نفس الوقت منع تسريب تلك المواد إلى قنوات غير مشروعة وإساءة استعمالها. وفي عام 2024، سعدت بتوقيع مذكرة تفاهم مع الرابطة الدولية للرعاية الاستشفائية والملطفة تهدف إلى تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة من خلال تبادل البحوث والبيانات والتحليلات.

ومن الأهمية بمكان، أن الحاجة إلى ضمان الوصول والتوافر تشمل حالات الطوارئ الإنسانية أيضا – بصرف النظر عما إذا كانت ناتجة عن كوارث طبيعية أو نزاعات مسلحة أو غيرها من الأسباب البشرية – حيث يجب ضمان حصول المرضى على الأدوية الأساسية الخاضعة للمراقبة والخدمات العلاجية. وتذكر الهيئة الدول المتضررة والبلدان المصدرة بإمكانية تطبيق تدابير رقابية مبسطة أثناء حالات الطوارئ على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات.

وإن ضمان الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية والعلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات بالنسبة لجميع المرضى في جميع الأماكن وفي جميع الأوقات هو جزء من الحق في الصحة. وبالمثل فاحترام حقوق الإنسان متأصل في تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وشرط أساسي له، وقد دعت الهيئة مرارا وتكرارا

إلى مراعاة حقوق الإنسان عند وضع سياسة المخدرات وتنفيذها. وأي تدبير يُتخذ ويكون هدفه المعلن هو تعزيز سياسة المخدرات، ولكنه يتعارض مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميا يمثل انتهاكا للاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات.

وتشمل الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان أيضا تعزيز المساواة وعدم التمييز تجاه الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، وحظر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والحق في محاكمة عادلة بسبب الجرائم المتعلقة بالمخدرات، ومبدأ التناسب، والحماية من جميع أشكال العقوبة القاسية واللاإنسانية. وتذكر الهيئة الحكومات بأن الاتفاقيات تنص على تطبيق تدابير بديلة للإدانة والعقاب والسجن، بما في ذلك التعليم وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي.

ويوافق العام 2024 مرور عشر سنوات على تشغيل نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام "آيونيكس")، الذي يسَّر تبادل المعلومات بشأن 100 000 من حوادث الاتجار بالمخدرات الاصطناعية. ومكَّن السلطات من تبادل المعلومات ذات الأهمية الحرجة عن الحوادث المتعلقة بالمؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية الشديدة المفعول، مما أفضى إلى تنفيذ عدد كبير من العمليات الناجحة كان آخرها عملية "زودياك" وعملية "أفريكان ستار"، اللتان جرى تنسيقهما في مركز الاتصالات السيبرانية (GC3) لبرنامج غريدس التابع للهيئة في فيينا. وقد عطلت جميع تلك العمليات سلاسل الإمداد غير المشروعة وقللت من توافر المواد في الأسواق غير المشروعة في جميع أنحاء العالم. كما شهد عام 2024 اعتماد لجنة المخدرات توصية الهيئة بإخضاع سليفتين من سلائف الفنتانيل و16 مادة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية للمراقبة الدولية.

ورحبت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بوضع الصيغة النهائية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية واعتمادها في عام 2024، وهي تتطلع إلى التصديق عليها وتنفيذها، لا سيما في سياق التصدي لاستغلال التكنولوجيات القائمة على الإنترنت في الاتجار بالمخدرات.

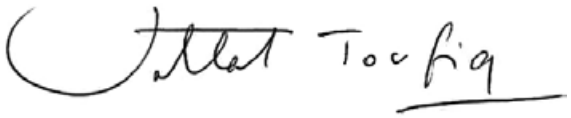

جلال توفيق

الرئيس

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

طفرة انتشار المخدرات الاصطناعية تعيد تشكيل الأسواق غير المشروعة وتحل محل بعض المخدرات النباتية، حسب قول الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

إن التوسع السريع في صنع المخدرات الاصطناعية واستهلاكها في السنوات الأخيرة يفرض تحديات كبيرة على الصحة العامة والنظام الدولي لمراقبة المخدرات على حد قول الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) في تقريرها السنوي لعام 2024. وتضيف الهيئة، التي ظلت في مقدمة الجهود المبذولة للتصدي لانتشار المواد الاصطناعية الجديدة، أن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات.

والمخدرات الاصطناعية يمكن أن تكون أقوى بكثير من المخدرات النباتية وسرعان ما أصبحت مشكلة مميتة تتسبب في مئات الآلاف من وفيات الجرعات الزائدة كل عام. ومع ازدياد الطلب، يجري صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها بسهولة، الأمر الذي يدفع الجهات الفاعلة الإجرامية إلى صنع كميات أكبر من المخدرات تحقق لها عوائد مالية كبيرة.

ويقدم التقرير السنوي للهيئة تحليلا للوضع الراهن، ويحدد الاتجاهات والأنماط الحرجة في صناعة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة. ويكشف التقرير أيضا عن الثغرات في سياسات التنظيم الرقابي والاعتراض التي يسعى المهربون إلى استغلالها ويقدم سلسلة من التوصيات لمعالجة كل من العرض والطلب.

اتجاهات صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها

صُممت هذه المواد الاصطناعية لمحاكاة آثار المخدرات النباتية ولكنها أقوى منها بعدة مرات من حيث الفعالية ومدة التأثير، وتتسم بسهولة صنعها الذي لا يتطلب سوى القليل من الخبرات التقنية أو العلمية المطلوبة وبانخفاض متطلباتها المالية من حيث العمالة وتكاليف التشغيل.

ويوفر انتشار هذه المؤثرات النفسانية، بما في ذلك المواد المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية، للجهات الفاعلة غير المشروعة طرائق غير محدودة تقريبا لإعادة تشكيل أسواق المخدرات بشكل جذري.

وبالنسبة للجهات الفاعلة الإجرامية، فإن صنع المخدرات الاصطناعية له بعض المزايا مقارنة بزراعة المخدرات النباتية والاتجار بها مع إمكانية استخدام مواد سليفة مختلفة، وغالبا ما يكون ذلك بوتيرة أسرع مما تستطيع الأجهزة التنظيمية والإنفاذية مواكبته.

والمخدرات النباتية تتطلب مساحات شاسعة وموارد بشرية كبيرة للزراعة والحصاد والمعالجة، وهي عرضة للظروف الجوية وللاكتشاف من السواتل وللإبادة القسرية. فشجيرة الكوكا، على سبيل المثال، تتطلب من المنتجين إنشاء مزارع على ارتفاعات عالية في مناطق نائية ومخفية لتقليل خطر الاعتراض والإبادة.

ولكن بالنسبة للمخدرات الاصطناعية، تنخفض الحاجة إلى العمالة أو الأرض الزراعية. ويمكن إنتاج المخدرات الاصطناعية غير المشروعة في مرافق صغيرة مؤقتة يصعب على سلطات إنفاذ القانون كشفها، أو في مرافق صناعية معدة للصنع على نطاق واسع.

ويمكن أن يكون مقر التصنيع في أي مكان ويوضع غالبا بالقرب من أسواق العبور والمقصد. ومن الممكن استخدام نفس المعدات لنواتج اصطناعية مختلفة مع استخدام تركيبات مختلفة من المواد الكيميائية لصنع مخدرات مختلفة ذات مفعول متفاوت.

وقد أدى إدخال الفنتانيل أو الكارفنتانيل أو النيتازينات في صنع المخدرات الاصطناعية إلى زيادة مفعول المخدرات إلى مستويات قاتلة في كثير من الأحيان. ومع ارتفاع نسبة المفعول إلى الوزن في المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأكثر قوة يجري الاتجار بكميات أصغر يصعب اكتشافها. وفي حين أن الطلب العالمي غير

المشـــروع على المخدرات النباتية لا يزال يفوق العرض الحالي من المواد الاصـــطناعية، إلا أن مضـــبوطات المخدرات الاصطناعية بدأت تفوق بعض مضبوطات المخدرات النباتية.

الاتجاهات في استخدام السلائف والسلائف الأولية

إن القيود المفروضـة على السـلائف الخاضـعة للمراقبة توفر حافزا للمصـنعين لابتكار مركبات جديدة عن طريق تغيير التركيب الجزيئي أو لاســتعمال مواد مضــافة كيميائية محورة أو "مقنعة" غير مجدولة وخارج إطار نظم المراقبة الوطنية أو الدولية.

ومن أجل إخفاء سـلاسـل إمداد السـلائف يحصـل مصـنعو المخدرات الاصـطناعية على دفعات صـغيرة من السـلائف المختلفة من مصـادر متعددة، بدلا من الحصـول عليها على نطاق صـناعي، وذلك لتجنب لفت انتباه الجهات التنظيمية أو ســلطات إنفاذ القانون. ويوجد العديد من هذه الســلائف الكيميائية، مثل الســودوإيفيدرين، في أدوية الزكام الشـائعة، وهي مزدوجة الاسـتعمال لأن لها أيضـا غرضـا طبيا مشـروعا، وهذا الأمر يفرض صعوبة في التنظيم دون التأثير على الأسواق المشروعة.

الأنماط المتغيرة في نقل المواد والتسويق والطلب

يغير المتجرون أساليب الصنع والنقل والتسويق لإبقاء تكاليف التشغيل منخفضة مع رفع هوامش الربح، وكذلك للتقليل من مخاطر الاعتراض. وقد يكون ذلك استجابة لازدياد فعالية عمليات إنفاذ القانون والإجراءات التنظيمية.

ومن الممكن إرسال شحنات أصغر وأخف وزنا من المخدرات الاصطناعية، وهذه يسهل إخفاؤها وتستخدم طرق مختلفة لتهريبها، مثل الطائرات المسيرة وخدمات السعاة والبريد.

ويجمع المتجرون أيضـا بين شـحنات المخدرات المزيفة أو المخدرات المصـنعة على نحو غير مشـروع والمواد غير المجدولة، مثل القنب والكوكايين والكيتامين والميثامفيتامين. وهذا يتيح اســتخدام دروب الاتجار الراســخة والقائمة لأسواق المخدرات التقليدية، مع تنويع طائفة المنتجات المتاحة للمستهلكين.

العواقب الصحية والاجتماعية

إضـافة إلى الارتفاع الضـخم في وفيات الجرعات المفرطة في بعض الأماكن، تثبت التحاليل المختبرية والبحوث أن مجموعة من هذه المواد الاصـطناعية تشـكل خطرا على صـحة القلب والأوعية الدموية ويمكن أن تؤدي إلى الارتهان النفسي والجسدي واضطرابات تعاطي مواد الإدمان.

وتمثل المؤثرات الأفيونيـة الاصـــطنـاعيـة الخطر الأكبر فيمـا يتعلق بـالجرعـات المفرطـة، ولكن المخـدرات الاصـطناعية الأخرى تشـكل أيضـا مخاطر صـحية شـديدة على من يتعاطاها. وهناك تداعيات صـحية شـديدة وطويلة الأمد لعقار الميثيلين ديوكسـي ميثامفيتامين (MDMA)، المعروف باسم "الإكستاسـي"، والأمفيتامينات والكيتامين ومواد مثل "K2" و"سبايس". وبالنسبة للمخدرات مثل الأمفيتامين والميثامفيتامين، التي تسبب الإدمان بشـــكل خاص، فإن قدرة المســـتهلكين على تحمل آثارها تزداد بمرور الوقت، أي أنهم يحتاجون إلى جرعات متزايدة منها مما قد يزيد من مخاطر الجرعات المفرطة والموت.

وقد تشكل المخدرات الاصـطناعية مخاطر إضـافية متزايدة على السـلامة وتهديدات للصـحة العامة بسـبب عمليات الصـنع والاتجار الخطيرة. ويهدد ما قد ينتج من أبخرة سـامة وحرائق وانفجارات سـلامة المصـنعين والمسـتجيبين الأوائـل والعـاملين على إنفـاذ القـانون وغيرهم من النـاس. وقـد يؤدي تخلص العـاملين على صـــنع المخـدرات الاصطناعية غير المشروعة من نفايات المواد الكيميائية إلى ضرر بيئي ويضر بالمجتمعات المحلية.

وكذلك يشكل نقل المواد الاصطناعية بحرا وجوا وبرا مخاطر سمية على الركاب القريبين وعمال البريد وموظفي الجمارك وإنفاذ القانون، وحتى على الكلاب البوليسية، بسبب خطر تسربها واستنشاقها في الجو.

التحديات القانونية

مع ازدياد قدرة المتجرين على التحول إلى استخدام سلائف وسلائف أولية جديدة لصنع المخدرات الاصطناعية، تسعى سلطات المراقبة والتنظيم باستمرار إلى اللحاق بالركب. وتواجه عملية الجدولة الدولية التفاعلية والمتعددة الخطوات تحديات بسبب الظهور السريع للمواد التي يمكن أن تُستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية.

وفي المستقبل يرجح أن يجد المتجرون طرائق لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحديد تركيب جزيئي جديد للسلائف والسلائف الكيميائية الأولية، للتفوق على أنظمة المراقبة والتنظيم.

تهديدات إقليمية ناشئة محددة

في أمريكا الشمالية في المقام الأول ولكن في مناطق أخرى أيضا يشكل الكارفنتانيل والفنتانيل والنيتازينات بعضا من أشد المخاطر المباشرة على الصحة العامة. وفي الولايات المتحدة، هناك 150 حالة وفاة يوميا تتعلق بالجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، ويسبب تعاطي الفنتانيل أكثر من ثلثي تلك الوفيات.

وفي الشرق الأوسط وأفريقيا، تتسارع وتيرة صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها واستهلاكها. والموارد المخصصة لبرامج العلاج من المخدرات وإعادة التأهيل في المنطقة محدودة بالفعل، الأمر الذي قد يسبب ضررا خطيرا وطويل الأمد على الناس، ومشاكل كبيرة لقطاعات الرعاية الصحية غير المجهزة تجهيزا جيدا.

ويتزايد باطراد تهريب المنشطات الأمفيتامينية إلى الأسواق في جنوب وشرق وغرب أفريقيا، وفي بعض الأماكن بدأ الطلب على الميثامفيتامين يتجاوز الطلب على القنب والكوكايين والهيروين والميثاكوالون.

وفي منطقة المثلث الذهبي عبر الحدودية في جنوب شرق آسيا ازداد إنتاج الميثامفيتامين، مع قيام العصابات الإجرامية المنظمة التي تتخذ من المنطقة مقرا لها بتوسيع الإنتاج وباتخاذ مرافق صنع على نطاق صناعي.

وقامت أفغانستان وهي البلد الذي ظل لسنوات طويلة المنتج الرئيسي للأفيون غير المشروع في العالم وكان يورد أكثر من 90 في المائة من الكميات العالمية، بخفض الإنتاج غير المشروع بدرجة حادة. وقد أدى الحظر الذي فرضته سلطات الأمر الواقع على زراعة خشخاش الأفيون في عام 2022 وجهودها للقضاء على زراعته إلى بدء تجار المخدرات بالفعل في تحديد فرص الحصول على مخدرات اصطناعية أخرى.

ومن المرجح أن يؤدي العجز الذي يلوح في الأفق في المعروض من الهيروين في أوروبا إلى خلق مساحة أكبر لتوسع سوق المخدرات الاصطناعية في القارة. ويجري تسويق النيتازينات باعتبارها "هيروينا اصطناعيا"، وأُبلغ عن حدوث حالات مؤكدة لتناول جرعات مفرطة بسبب تعاطيها في إستونيا وبولندا، كما أُبلغ عن ضبط كميات من النيتازينات في أيرلندا وفرنسا. ولا تزال الدول الأوروبية غير مستعدة بشكل عام لدخول النيتازينات إلى أسواقها.

وفي أفريقيا طرأت زيادة كبيرة على انتشار المخدرات الاصطناعية الصيدلانية المغشوشة واستعمالها غير الطبي. ومثلما هو الحال في أمريكا الشمالية، أدى الاعتماد على أدوية تسكين الألم الموصوفة طبيا في الأسواق المشروعة في أفريقيا إلى إساءة استعمال المخدرات الاصطناعية على نطاق أوسع، مع سعي الناس إلى إيجاد بدائل بأسعار معقولة.

وتتزايد إساءة استعمال الترامادول في غرب ووسط وشمال أفريقيا بسبب خصائصه ذات التأثير النفساني، وهو يمثل شاغلا رئيسيا لصحة وسلامة الجمهور العام.

وفي شرق آسيا وجنوب شرقها، ازداد على نحو مطرد صنع الكيتامين والاتجار به غير المشروعين في شرق وجنوب شرق آسيا. وتُسرَّب هذه المادة، التي تستعمل كمادة مخدرة وفي الطب البيطري، من الأسواق المشروعة أو تُصنع على نحو غير مشروع للاستعمال غير الطبي.

الإجراءات والمبادرات التي يجري اتخاذها للتصدي للمخدرات الاصطناعية

تتعاون وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء مستخدمة الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات التي تمثل أساس المراقبة الدولية للمخدرات، على إرساء نظم للإنذار المبكر والوقاية وتدابير صحية مستنيرة بالعلم، ولزيادة القدرة على تعطيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف.

واستحدثت الهيئة سلسلة من المبادرات للتصدي لتزايد عمليات صنع مواد السلائف والسلائف الأولية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية والاتجار بها.

وتتيح منصات وأدوات الاتصال المختلفة التابعة للهيئة للحكومات المصدرة والمستوردة تحديد مدى شرعية أو عدم شرعية الشحنات المشبوهة التي تنقل المواد الخاضعة للمراقبة من السلائف والسلائف الأولية المحورة ومعدات الصنع. وهي تتيح للدول الأعضاء تبادل المعلومات الاستخبارية العملية بشأن الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والسلائف الكيميائية وما يرتبط بذلك من مشاريع غير مشروعة.

ولا يمتلك العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قدرات مختبرية كافية لإجراء اختبارات المخدرات وتفتقر تلك البلدان إلى ما يلزم من الموظفين والموارد لإجراء عمليات التفتيش الروتينية التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات ضبط وإلى تفكيك شبكات الاتجار. وفي بلدان كثيرة لا يتاح سوى قدر محدود من خدمات خفض الطلب والخدمات العلاجية وهناك عدد قليل من حملات التوعية لتثقيف المجتمعات المعرضة للخطر بشأن استهلاك المخدرات الاصطناعية.

التوصيات السياساتية بشأن تدابير التصدي الشاملة

على الرغم من أن الدول والمؤسسات قد أنشأت خليطا من الآليات، يتعين وضع استراتيجية شاملة ومنسقة للاستعداد على نحو كافٍ لمواجهة تصاعد خطر المخدرات الاصطناعية غير المشروعة.

ويتضمن تقرير الهيئة مجموعة من التوصيات للحكومات والسلطات المعنية بشأن التنسيق الوطني، والإنذار المبكر والمراقبة المستمرة، وإنفاذ القانون، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وخدمات التوعية العامة والوقاية والعلاج والتعافي.

ويمكن أن تؤدي التوصيات إلى إجراء فحوص مختبرية أكثر شمولا واتساقا لحماية الناس على نحو أفضل، وإلى تحسين تبادل المعلومات ورسم صورة استخبارية أكثر شمولا عن شبكات المخدرات الاصطناعية وأساليبها وطبيعة عملياتها.

ومن شأن تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن يشجع مواقع التجارة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي على القيام بدور أكثر نشاطا في استبانة النشاط الإجرامي وتبادل المعلومات الاستخبارية العملية مع السلطات المعنية. ويمكن لحملات التوعية العامة التي تقوم بها الحكومات أن تساعد في خفض الطلب على المخدرات الاصطناعية وتقليل إساءة استعمالها وخطر التعرض لجرعات مفرطة منها.

ومع استمرار التطور السريع لصناعة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة، يلزم التصدي لتحديات جديدة وملحة. وإلا ستستمر الجهات الفاعلة الإجرامية في استغلال الثغرات التنظيمية وإنتاج مواد اصطناعية جديدة تشكل ضررا كبيرا على الناس. ويمكن للدول الأعضاء، من خلال العمل معا، أن تتخذ تدابير فعالة لمواجهة الوضع المعقد للغاية المتمثل في صنع المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها.

تؤكد بيانات الهيئة مجددا انعدام المساواة في الحصول على الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة

يشكل عدم المساواة في الحصول على المسكنات الأفيونية، مثل المورفين، وعدم توافرها بأسعار معقولة مشكلة مستمرة، وفقا لتحليل البيانات التي أبلغت الحكومات الهيئة عنها استنادا إلى المعاهدات.

ولا تزال مستويات استهلاك المؤثرات الأفيونية لإدارة الألم أعلى بكثير في غرب ووسط أوروبا وفي أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا مقارنة بجميع المناطق الأخرى. أما مستويات الاستهلاك في مناطق أخرى فهو لا يكفي في كثير من الأحيان لتلبية الاحتياجات الطبية للسكان على نحو كاف. وفي عام 2023، كان هذا الأمر مبعث قلق بوجه خاص في مناطق شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى والكاريبي وجنوب آسيا وأفريقيا.

ولا تُعزى أوجه التفاوت الإقليمية إلى نقص في الخامات الأفيونية، فعرضها على الصعيد العالمي يتجاوز الطلب عليها الذي أبلغت الحكومات الهيئة عنه. ولكن الاحتياجات المقدرة للكثير من البلدان قد لا تعكس احتياجاتها الطبية الفعلية بشكل دقيق.

وتحث الهيئة البلدان التي تصنع المؤثرات الأفيونية على تخصيص كمية متزايدة من المورفين لاستعمالها في إدارة الألم والرعاية الملطفة، وكذلك على جعلها متاحة على نطاق أوسع وبأسعار أكثر تيسرا، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وتشير التقديرات إلى أن نسبة عشرة في المائة فقط من الأشخاص المصابين باضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية يمكنهم الحصول على العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول. وفي بعض البلدان التي ينتشر فيها تعاطي المخدرات بالحقن واضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية انتشارا واسعا، يسجل استهلاك الميثادون والبوبرينورفين وتوافر خدمات العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول مستويات متدنية، بل تكاد تكون منعدمة. وبالنظر إلى الزيادة في الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وما يرتبط بها من عواقب سلبية صحية واجتماعية، تشجع الهيئة البلدان على وضع برامج وخدمات لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك استخدام المواد الخاضعة للمراقبة مثل الميثادون والبوبرينورفين في خدمات العلاج وكذلك العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول.

وتؤدي الأدوية الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 دورا حاسما في إدارة مختلف الحالات الصحية، بما في ذلك اضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط، والقلق، والسبخ (النوم الانتيابي)، والاضطرابات العصبية مثل الصرع واضطرابات النوم. وفي حين أن الصيدليات والاستشارات الطبية عبر الإنترنت جعلت الحصول على الأدوية أكثر سهولة، إلا أنها ساهمت أيضا في ممارسات غير رشيدة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن الحصول على الأدوية الأساسية، وينتشر الوصم الذي يحيط بالصحة العقلية بشكل عام، والتخصيص غير المتوازن لموارد الرعاية الصحية.

ويسلط تقرير عام 2024 الضوء على التحديات التي تواجه توفير إمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية أثناء حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة. وتسمح معاهدات مراقبة المخدرات بتعجيل نقل المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض الاستخدام الطبي أثناء حالات الطوارئ. وتدعو الهيئة الدول التي تمارس السيطرة الفعلية على أقاليم أجنبية في سياق نزاعات مسلحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان الحصول على الأدوية دون عوائق، بما في ذلك تلك التي تحتوي على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية. وتدعو الهيئة تلك الدول أيضا إلى مواصلة توفير الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة من أجل تقديم العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول إذا كان ذلك العلاج يُقدَّم فيها قبل الاحتلال.

بدء نفاذ المراقبة الدولية على سليفتين إضافيتين من سلائف الفنتانيل ومجموعتين من سلائف المنشطات الأمفيتامينية

في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، أُضيفت إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 سليفتان من سلائف الفنتانيل وسلسلتان من السلائف المحورة الوثيقة الصلة بالمنشطات الأمفيتامينية (16 مادة في المجموع). وسلائف المنشطات الأمفيتامينية الـ16 كلها سلائف محورة (مصنوعة حسب الطلب) وليس لها استعمالات مشروعة معروفة ولا تجارة منتظمة. وكانت قرارات الجدولة التي اتخذتها لجنة المخدرات بناء على توصيات الهيئة هي الأولى من نوعها لأنها شملت عدة مواد كيميائية ذات صلة وثيقة يمكن استخدامها جميعا بنفس الطريقة في عمليات الصنع غير المشروع.

الاتجاهات الرئيسية في التجارة المشروعة وفي الاتجار بالسلائف

- تجاوزت كمية الإيفيدرينات (أي الإيفيدرين والسودوإيفيدرين بجميع أشكالهما) المضبوطة على الصعيد العالمي، وهي أكثر من 15 طنا، الكميات المضبوطة في العامين السابقين مجتمعين. والإيفيدرين والسودوإيفيدرين هما من السلائف التي لها استعمالات مشروعة معروفة ويمكن تسريبهما نحو صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع.
- بدأت طرق صنع الميثامفيتامين غير المشروعة التي لوحظت لأول مرة في المكسيك تظهر الآن في جنوب آسيا والجنوب الأفريقي.
- ضُبطت كميات كبيرة من "الكبتاغون" الذي يحتوي على الأمفيتامين في غرب آسيا، ولكن لم يبلغ عن ضبطيات من السلائف المطلوبة في المنطقة.
- كانت كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية هي البلدان الوحيدة التي أبلغت عن مضبوطات ملحوظة من سلائف الفنتانيل. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، أبلغت هولندا عن أول ضبطية لسليفة من سلائف الفنتانيل في أوروبا.
- يستمر الاتجار بأنهيدريد الخل المتوجه إلى أفغانستان وهو سليفة للهيرويين، وإن كان ذلك الاتجار على نطاق أضيق.
- ورد معظم ضبطيات سليفة الكوكايين برمنغنات البوتاسيوم من داخل البلد الذي نفذت فيه عملية الضبط.
- يرد المزيد من البلاغات عن مضبوطات سلائف الكاثينونات الاصطناعية وصنعها غير المشروع.

مراقبة المعدات والسواغات المستخدمة في تصنيع المخدرات غير المشروعة أصبحت أمرا أساسيا

واصلت الهيئة تشجيعها على تنفيذ نهج استراتيجي للتصدي لاستخدام معدات من قبيل آلات صنع الأقراص والسواغات في صنع المخدرات غير المشروعة. وأُجريت دراسة استقصائية بين الحكومات في جميع أنحاء العالم لفهم العمل الوطني والتعاون الدولي على نحو أفضل. وأسفر ذلك عن عقد الهيئة للاجتماع الرابع لفريق الخبراء المعني بمعدات صنع المخدرات غير المشروع والمادة 13 من اتفاقية سنة 1988.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبادلت السلطات المعنية في بلدان مختلفة إخطارات 130 حادثة متعلقة بالمعدات من خلال نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس"). وشملت الحوادث عمليات ضبط معدات جديدة أو مستعملة أو مصنوعة حسب الطلب أو معدلة. وانطوت غالبية حوادث الضبط (115 ضبطية) على آلات صنع الأقراص،

تليها مكابس الختم والقوالب، وأوعية التفاعل، وأجهزة التقطير، والخلاطات الصـــناعية، والأواني الزجاجية. وأُبلغ عن معظم الحوادث (109 ضبطيات) من قبل الولايات المتحدة وحدثت جميع عمليات الضبط على الحدود.

منع تسريب المواد الكيميائية من خلال مبدأ "اعرف صناعاتك"

ظلت الهيئة تكرر تأكيدها الدور الحاسم الأهمية للتعاون مع القطاع الخاص بوصفه استراتيجية فعالة لمنع تسريب المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع والاتجار بها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الهيئة عدة "عمليات مسح" وطنية بالتعاون مع عدد من البلدان على سبيل التجربة. وتمثل عملية المسح تحليلا وطنيا، أُجري بتوجيه من الهيئة، لمختلف فئات الصناعات التي قد يستهدفها المتجرون بالمخدرات الذين يسعون إلى تسريب السلائف الخاضعة للمراقبة وكذلك المواد الكيميائية غير المجدولة. وتشمل عمليات المسح أيضا تحديد الشركاء الرئيسيين في القطاع الخاص، مثل الرابطات الصناعية، وتمثل إحدى الخطوات الأولية لإقامة أو تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمنع تسريب المواد الكيميائية والمعدات إلى صنع المخدرات على نحو غير مشروع.

السمات البارزة على الصعيد الإقليمي

أفريقيا

لا تزال أفريقيا تتأثر على نحو شديد بالاتجار بالمخدرات. وتدل المضبوطات الكبيرة من الكوكايين والمخدرات الأخرى في منطقة الساحل على الاتجار على نطاق واسع عبر المنطقة.

تشير الأدلة إلى زيادة تعاطي الكوكايين والأضرار المرتبطة به في البلدان الأفريقية، وربما يكون ذلك أثرا غير مباشر نتج عن استخدام أفريقيا كمنطقة عبور لتهريب الكوكايين إلى أوروبا. ولكن البيانات لا تزال نادرة.

لا يزال تعاطي "الكوش" يمثل مصدر قلق في غرب أفريقيا. والكوش هو خليط من المخدرات، قد يحتوي على عدد من المؤثرات النفسانية.

اتخذت عدة بلدان في أفريقيا تدابير لإعطاء الأولوية لبرامج الوقاية والعلاج على التدابير العقابية. ولكن عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات في أفريقيا لا يزال منخفضا للغاية.

لا تزال أفريقيا منطقة تثير قلقا خاصا فيما يتعلق بتوافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية.

القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاريبي

الاتجار بالمخدرات وما ينتج عنه من تراجع في السلامة العامة **يعرقل التنمية في المنطقة.**

لا تتوافر دراسات استقصائية حديثة بشأن انتشار تعاطي المخدرات في معظم بلدان المنطقة. وهذا يعيق تقييم نطاق إساءة استعمال المخدرات وتطوير استجابات قائمة على الأدلة.

هناك نسبة مرتفعة جدا من الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة يتلقون العلاج من تعاطي المخدرات في المنطقة، وهي تمثل ثاني أعلى نسبة على الصعيد العالمي بعد أمريكا الجنوبية.

أمريكا الشمالية

ما زالت أزمة المؤثرات الأفيونية تشكل تحديا للبلدان في أمريكا الشمالية على الرغم من أن عدد وفيات الجرعات المفرطة المرتبطة بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية انخفض بصورة طفيفة للمرة الأولى منذ عدة سنوات.

جرى التراجع عن بعض التدابير المتعلقة بإلغاء تجريم المخدرات في مقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا وفي ولاية أوريغون بالولايات المتحدة بسبب الشواغل المتعلقة بتعاطي المخدرات في الأماكن العامة وزيادة وفيات الجرعات المفرطة.

أمريكا الجنوبية

في البرازيل، شهدت الفترة بين عامي 2022 و2023 زيادة في مضبوطات المخدرات في ولايات الأمازون، وترافق ذلك مع انخفاض في معدل إزالة الغابات. ويُعتقد أن هذين الاتجاهين المتوازيين يرجعان إلى الوجود الأقوى للجهات الفاعلة الحكومية.

سجل أول انخفاض في زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة في بيرو منذ ثماني سنوات. وسجل تقرير المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عن رصد محصول الكوكا لعام 2023، انخفاضا نسبته 2,3 في المائة في المساحة المزروعة بالكوكا في بيرو في ذلك العام (784 92 هكتارا) مقارنة بمستواها القياسي الذي سجل في عام 2022.

في عام 2023، وصلت زراعة شجيرة الكوكا على نحو غير مشروع إلى أعلى مستوياتها في كولومبيا لتبلغ 253 000 هكتار، مما مثل زيادة بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2022. **وارتفع الإنتاج المحتمل للكوكايين في البلد بنسبة 53 في المائة من عام 2022 إلى عام 2023**، ليصل إلى 664 2 طنا.

لا تزال الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات والجرائم ذات الصلة المرتكبة ضد البيئة تولد العنف وتهدد الفئات السكانية الضعيفة والتنوع البيولوجي في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية، لا سيما في منطقة الأمازون.

لا يزال العنف الحضري المتصل بالمخدرات يؤثر على أمريكا الجنوبية. ورُبطت زيادة حادة في معدلات جرائم القتل في الإكوادور بالمستوى القياسي لزراعة الكوكا في كولومبيا، وباستخدام الإكوادور كمنطقة عبور على طول دروب الاتجار بالمخدرات إلى أمريكا الشمالية وأوروبا.

آسيا

شرق وجنوب شرق آسيا

لا يزال سوق المخدرات الاصطناعية غير المشروعة في شرق وجنوب شرق آسيا آخذا في النمو. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تزايد مستويات الجريمة المنظمة، والثغرات في مجال إنفاذ القانون، والتحديات التي تواجه الحوكمة، وعدم الاستقرار السياسي في ميانمار، وتزايد مستويات الصنع غير المشروع.

ازداد إنتاج الأفيون في جنوب شرق آسيا خلال موسم الحصاد 2022–2023. وتصدرت ميانمار الإنتاج الإقليمي والعالمي على حد سواء. ووصلت مضبوطات الميثامفيتامين والكيتامين إلى مستويات غير مسبوقة.

ترتفع مستويات تعاطي المخدرات في بعض بلدان المنطقة. وكان القنب هو أكثر المخدرات تعاطيا، يليه الميثامفيتامين وغيره من المواد الأمفيتامينية.

أبلغ بعض بلدان المنطقة عن تركيز متزايد على نهج العلاج وإعادة التأهيل التي تجمع بين العلاج في المؤسسات المتخصصة والإدماج في المجتمعات المحلية.

جنوب آسيا

يقطن في منطقتي جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا حوالي نصف أعداد الأشخاص الذين استخدموا المؤثرات الأفيونية لأغراض غير طبية في عام 2022، الذين يقدر عددهم بنحو 60 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وأُبلغ عن تعاطي الأفيونيات، لا سيما الأفيون والهيروين، في بلدان جنوب آسيا بشكل رئيسي.

ازدادت مضبوطات الميثامفيتامين التي منشؤها بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها بنغلاديش والهند، زيادة كبيرة في العقد الممتد من 2013 إلى 2022. وازدادت المضبوطات من 7,2 أطنان إلى 20,4 طنا.

سجل ارتفاع هائل في حوادث الاتجار بالمخدرات في جميع أنحاء جنوب آسيا خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بالربع الأخير من عام 2023. وأبلغ عن مضبوطات كبيرة من المنشطات الأمفيتامينية.

لا تزال منطقة جنوب آسيا المنطقة التي تسجل أدنى مستوى في العالم من حيث الاستهلاك المشروع للمسكنات الأفيونية. وتشدد الهيئة على عدم كفاية ما هو متوفر من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في بعض بلدان المنطقة.

غرب آسيا

ازدادت زراعة الخشخاش غير المشروعة في أفغانستان في عام 2024، لكنها ظلت أقل من المستويات التي بلغتها قبل "حظر المخدرات" الذي أعلنته سلطات الأمر الواقع في عام 2022. وكانت المساحة المزروعة

بصـورة غير مشـروعة 800 12 هكتار، مما مثل زيادة بنسـبة 19 في المائة عن العام السـابق. وعلى طول الدروب الرئيسية المستخدمة لتهريب الأفيونيات كان هناك انخفاض في مضبوطات الأفيونيات الأفغانية المنشأ.

يواجه وسـط آسـيا خطرا متزايدا جراء إسـاءة اسـتعمال المخدرات الاصـطناعية، بما في ذلك الكاثينونات الاصطناعية والمستحضرات الصيدلانية المختلفة والمؤثرات النفسانية الجديدة، وهو اتجاه يشير إلى التحول من استعمال الأفيونيات إلى استعمال تلك المواد.

يبدو أن صنع الميثامفيتامين واصل ارتفاعه في أفغانستان. ويتضح ذلك من خلال زيادة المضبوطات من هذه المادة في البلدان المجاورة في وسط آسيا وجنوب غرب آسيا وتركيا.

ظلت حالة عدم الاستقرار التي تشـهدها الجمهورية العربية السـورية منذ عام 2011 تغذي الزيادة في توافر "الكبتاغون" وصنعه بكميات كبيرة، حيث أصبح متداخلا مع الاتجار المتزايد بالميثامفيتامين البلوري.

أوروبا

تشـكل كمية وتنوع المواد المتاحة في أسـواق المخدرات غير المشـروعة في أوروبا مصـدر قلق كبير على الصـحة العامة. وهما يخلقان أيضـا تحديات جديدة في مجالات إنفاذ القانون والتنظيم وتقديم العلاج والخدمات الرامية إلى الحد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية الناجمة عن تعاطي المخدرات.

أبلغت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن ضبط كمية قياسية من الكوكايين للسنة السادسة على التوالي. ولا تزال أسواق الكوكايين نشطة للغاية، حيث تواصل الجماعات الإجرامية المنظمة استخدام مجموعة متنوعة من أسـاليب الاتجار بهدف تجنب الكشـف عنها. وقد سـاهمت زيادة توافر الكوكايين في تنامي المخاطر الصـحية والأضرار الاجتماعية وزيادة الأنشطة الإجرامية ذات الصلة في جميع أنحاء المنطقة.

شـهدت بعض أجزاء أوروبا زيادة في الاسـتعمال غير الطبي للكيتامين. وتشـير الدلائل إلى توفر الكيتامين باستمرار في عدد من الأسواق الوطنية للمخدرات غير المشروعة في جميع أنحاء أوروبا. ويلزم رصد هذه المادة على نحو أوثق، بالاقتران مع تحسين التعاون الدولي لمكافحة توزيعها غير المشروع.

تواصل عدة بلدان أوروبية اتخاذ خطوات من أجل إنشاء برامج لإتاحة إمكانية الحصول على القنب لاستعماله لأغراض غير طبية. وهذا يتعارض مع أحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة.

سـتؤدي الولايات الموسـعة لوكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات إلى زيادة قدرتها على مسـاعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على التصدي للتحديات المتعلقة بالمخدرات. وكانت الوكالة تُعرف سابقا باسم المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان.

أوقيانوسيا

لا تزال شـحنات كبيرة من الكوكايين والميثامفيتامين تُهرَّب إلى أسـتراليا ونيوزيلندا عبر دول المحيط الهادئ الجزرية، مدفوعة بتزايد الطلب وارتفاع الأسـعار. وفي عام 2024، نُفِّذت ضـبطيات متعددة الأطنان في دول المحيط الهادئ الجزرية، التي أصبحت على نحو متزايد وجهات لصنع المخدرات وتخزينها بصورة غير مشروعة، حيث تستغل الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية أوجه الضعف القائمة.

أُفيد بأن تعاطي المخدرات آخذ في الازدياد في دول المحيط الهادئ الجزرية، ويشـكل تحديا بسـبب قدراتها المحدودة للغاية في مجال الوقاية والعلاج. ويقترن ذلك بنقص البيانات عن أبعاد الوضع.

في بعض دول المحيط الهادئ الجزرية، لا تتوافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية بمستويات كافية.

لا تزال الدول غير الأطراف في الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات تتركز في أوقيانوسيا. ومن شأن الانضمام إلى الاتفاقيات وتنفيذها أن يدعم الإجراءات الرامية إلى معالجة مشكلة المخدرات في المنطقة، وأن يساعد على تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية والصناعية، فضلا عن تيسير المساعدة القانونية المتبادلة بغية التصدي للاتجار بالمخدرات.

مبادرات الهيئة لدعم الدول الأعضاء

البرنامج العالمي للتعلم التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

برنامج الهيئة للتعلم هو مبادرة الهيئة الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومات على تقدير احتياجاتها من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية لأغراض طبية وعلمية وصناعية، امتثالا للمعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، بهدف تعزيز ضمان كفاية توافر العقاقير المخدِّرة والمؤثّرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية، مع منع إساءة استعمالها. وتشمل المبادرة خمس نمائط إلكترونية للتعلم عبر الإنترنت (باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والفرنسية، وأيضا بالبرتغالية) إلى جانب مناسبات التدريب والحلقات الدراسية التي تقدم افتراضيا وبالحضور الشخصي.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، نظم برنامج الهيئة للتعلم حلقة دراسية تدريبية دون إقليمية في كاراكاس استفاد منها 40 مسؤولا من الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا (دولة–المتعددة القوميات) وشيلي وكوبا ونيكاراغوا وفنزويلا (جمهورية–البوليفارية).

وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان 502 1 مسؤولا من 154 بلدا وإقليما قد سجلوا للتدريب على النمائط الإلكترونية المدرجة في برنامج الهيئة للتعلم. وتشجِّع الهيئة الحكومات على تسجيل مسؤولي سلطاتها الوطنية المختصة للاستفادة من النمائط الإلكترونية.

برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس)

تتيح شبكة جهات اتصال برنامج غريدس التابع للهيئة التبادل السريع للمعلومات والإنذارات وإعداد المعلومات الاستخبارية التي تيسر الإجراءات التنفيذية للمساعدة في التحقيقات وتفكيك الجماعات الإجرامية المنظمة التي تتجر بالمواد الخطرة غير المجدولة، مثل المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية.

وعلى مر السنين، ازداد على نحو مطرد عدد الحوادث التي أُبلغ عنها في الوقت الحقيقي عن طريق منصة نظام آيونيكس التابعة للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، متجاوزا 000 100 بلاغ جرى تبادلها حتى عام 2024.

وبالاستفادة من شبكة جهات اتصال مشروع "آيون" وشبكة جهات الاتصال العالمية التابعة لمشروع الشراكات العملياتية للتصدي لتوزيع المؤثرات الأفيونية وبيعها على نحو غير مشروع (مشروع أوبيويدس) لدى هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية، نسقت الهيئة عملية تعرف باسم عملية زودياك (Operation Zodiac). واستهدف ذلك البنزوديازيبينات غير الطبية، بما في ذلك تلك المسربة من صناعة المستحضرات الصيدلانية المشروعة، والمتدنية النوعية أو المغشوشة أو المصنوعة بصورة أخرى غير مشروعة، وكذلك البنزوديازيبينات الجديدة التي لا يعرف لها استعمالات مشروعة. وقد أسفرت هذه العملية عن 465 ضبطية على مدار أربعة أسابيع، وبلغت المضبوطات من البنزوديازيبينات 000 286 قرص، بالإضافة إلى 30 كغ و300 مل.

ونُسِّق بنجاح للعملية دون الإقليمية الخاصة الأولى (African Star)، التي تستهدف شحنات المواد الصيدلانية المغشوشة والمتدنية النوعية والمصنوعة بصورة غير مشروعة، وذلك في شرق أفريقيا في الفترة من 9 إلى 15 حزيران/يونيه. وقد ضُبطت خلال العملية التي استمرت أربعة أيام وقادتها سلطات أوغندا وكينيا بدعم البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة شحنة تضم 92 من المواد الصيدلانية المغشوشة أو المتدنية النوعية أو المصنوعة بصورة غير مشروعة يزيد حجمها الإجمالي على 000 115 وحدة و1,15 كغ.

وخلال العام الماضي، نُظمت 42 فعالية تدريبية من خلال برنامج "غريدس" لأكثر من 900 من موظفي هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية وموظفي التفتيش البريدي المنتمين إلى 80 حكومة وسبع منظمات دولية.

وفي العام الماضي عُممت سبعة إنذارات عالمية وإشعارات خاصة على جهات اتصال مشروع "آيون" وجهات اتصال مشروع أوبيويدس من أجل العمل الطوعي للنظراء في هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والقطاع

الخاص. وشمل ذلك إنذارا خاصا واحدا يتعلق بالاتجار العالمي بالكيتامين، إلى جانب أربعة إشعارات خاصة تتناول الانتشار المتزايد للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية التي تسوَّق باعتبارها "كوش" في غرب أفريقيا، وتعزيز اللوائح التنظيمية المتعلقة بالأدوية البيطرية في الصين، وضوابط جديدة على 46 من المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية في الصين، وتقارير عن اكتشاف دواءين بيطريين مستجدين في أمريكا الشمالية.

برنامج مراقبة السلائف التابع للهيئة

رصد التجارة المشروعة

ظل نظام "بن أونلاين" التابع للهيئة يوفر آلية فعالة لرصد التجارة في السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية، بموجب اتفاقية سنة 1988، حيث أصبح 145 بلدا يستخدم الأداة الآن بانتظام. وإضافة إلى ذلك، فإن نظام "بن أونلاين لايت" المناظِر، الذي استحدثته الهيئة كمبادرة أخرى لمنع المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 من الوصول إلى المختبرات غير المشروعة، تستخدمه حاليا 42 حكومة مصدرة ومستوردة.

عمليات إنفاذ القانون وتبادل المعلومات الاستخبارية

نظام الإخطار بحوادث السلائف التابع للهيئة (نظام "بيكس") هو منصة تتيح لأجهزة إنفاذ القانون والسلطات المعنية الأخرى في مختلف البلدان تبادل المعلومات عن مضبوطات السلائف والمعدات. وفي وقت كتابة تقرير السلائف لعام 2024، كان لنظام "بيكس" أكثر من 700 مستخدم نشط من 130 بلدا وإقليما، يمثلون 325 وكالة في جميع المناطق. وقد أُبلغ عن 800 4 حادثة متعلقة بالسلائف والمعدات من خلال النظام منذ إنشائه.

أدوات وموارد أخرى

من أجل مساعدة الحكومات على التصدي لتسريب المواد الكيميائية غير المجدولة التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات وانتشار السلائف المحورة، وضعت الهيئة قائمة بالمواد التي تندرج ضمن التعاريف الموسعة الواردة في القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، وعممتها على جميع السلطات الوطنية المختصة. وعدلت الهيئة أيضا القائمة لتشمل قسمين جديدين بشأن ما يلي: (أ) السلائف التي يكثر ظهورها من سلائف المواد المجدولة مؤخرا بمقتضى اتفاقيتي سنة 1961 وسنة 1971 ومن سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة؛ و(ب) عوامل القطع ومواد الغش والسواغات التي يكثر ظهورها. وعلاوة على ذلك، عممت الهيئة أحدث المعلومات عن تدابير المراقبة التي تطبقها الحكومات على المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية سنة 1988، والتي يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية أو السلائف الخاضعة للمراقبة أو المؤثرات النفسانية الجديدة.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات (الهيئة) هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تُعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدِّرات. وقد أُنشئت الهيئة في عام 1968 بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدِّرات لسنة 1961. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أُنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدِّرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم. وتنشر الهيئة، استنادا إلى أنشطتها، تقريرا سنويا تحيله، عن طريق لجنة المخدِّرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدِّم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدِّرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبُّؤ بها، وتقترح التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.